

عولمة الفساد : الشكل الآخر للعولمة*

بقلم: محمد حليم ليمام**

عولمة الفساد : الشكل الآخر للعولمة

نناقش في هذه الورقة مسألة تأثير العولمة على ظاهرة الفساد التي اكتست طابعاً عالمياً مع ازدياد عمليات تحرير التجارة، والتطور الباهر الذي تشهده الصناعة والتكنولوجيا في عصر السرعة والتقنية العالية، في ظل العولمة تراجعت قدرة الدولة ولم يعد بإمكانها الإمساك بخيوط الحركة، بعد أن تطور وضع جديد لا يعترف بالحدود في المبادلات والاتصالات والمعلومات؛ ومن ثمة إذا كانت ظاهرة الفساد مشكلة قديمة وتعاني منها جل الدول، فقد تحولت اليوم إلى ظاهرة كونية، بالنظر إلى التغيرات التي أفرزتها العولمة، خاصة من حيث نشر قيم السوق، وازدياد التحرير والتدويل والاندماج السياسي والاقتصادي. وعليه صار تفسير نمو الفساد في دولة ما يشير إلى أثر المتغيرات الدولية على بيئة النشاط السياسي والاقتصادي المحلية.

* في الأصل قدمت هذه الورقة للملتقى الدولي الذي نظمه قسم الفلسفة بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة

وهران بين 26 و27 يونيو/ جوان 2004.

** سيصدر للباحث قريباً مؤلف حول ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر.

Globalisation de la Corruption: Un autre forme du globalisation

Dans ce papier, nous discutons de la question de l'impact de la globalisation sur le phénomène de la corruption qui a pris un caractère global à l'accroissement de la libéralisation des échanges, et assisté par le remarquable développement de l'industrie et de la technologie dans l'ère de la vitesse, de haute technologie, ? la lumière de la mondialisation se sont repliés capacité de l'Etat ne pouvait plus tenir les morceaux mouvement, après l'élaboration d'une nouvelle ne reconnaît pas les frontières, en échange, de communication et d'information, s'il ya le phénomène de la corruption et le vieux problème qui se pose à la plupart des nations, A tourné aujourd'hui au phénomène de la vision cosmique de l'évolution de la mondialisation, notamment en termes de diffusion des valeurs du marché, l'accroissement de la libéralisation et de l'internationalisation et de l'intégration politique et économique. C'est l'interprétation de la croissance de la corruption dans l'Etat fait référence à l'impact des développements internationaux sur l'environnement de l'activité politique et économique des communautés.

كلمات مفتاحية: فساد، عولمة، تحرير، فساد عالمي، إصلاح

مقدمة

لا تزال ظاهرة العولمة تثير نقاشاً متزايداً بين المفكرين والباحثين، ولا يستمر البحث متواصلًا لفهم جوانبها وأبعادها، باعتبار العولمة تطور تاريخي حملت معها من التغيرات والتحولات العالمية، بما وفرت من وسائل وأدوات تمثل عربة لنظام وحضارة العولمة. وباعتبارها عملية ونظام أحدثها الابتكار التكنولوجي في مجال تقنية المعلومات والاتصالات أساساً، وسيطرة الليبرالية الجديدة، أو إعادة هندسة الرأسمالية، تقوم الديمقراطية في هذا الإطار كتوأم لاقتصاد السوق. ومن أجل استيعاب دينامية العولمة يجب دراسته أبعادها وفهم آثارها والتي تتلخص في تراجع الدولة الوطنية، وازدياد التدويل، والتحرير، والاندماج، في ظل ثورة تقنية ومعلوماتية. من أجل ذلك، عديدة هي الدراسات التي حاولت التعرف على مزايا العولمة، وعديدة هي أيضاً الدراسات التي تناولت مساوئها⁽¹⁾. لكن يبدو أن نقاط الضعف الموجودة في نظام العولمة، بمثابة الخطر الذي يتهدد القرن العشرين، بفضل إفرازاته ونمط السلوك المسيطر السائد في شتى المجتمعات الإنسانية. واحدة من المظاهر السلبية اليوم، ظاهرة الفساد، والتي امتدت وانتشرت في مختلف دول العالم.

لقد نجم عن التطور الكبير في الاتصالات وسرعة انتقال الأموال والأفراد، وهشاشة الكثير من نظم الحكم، إلى نمو طفق الفساد، الذي صار يهز جميع المناطق في العلم، بغض النظر عن تطورها السياسي أو ناتجها القومي، مع الاختلاف في مسبباته، ومستوياته، لكن الكل صار يتكلم اليوم عن عالمية مكافحة الفساد، وهذا بفعل التكاليف التي تترتب عن

1 - من أبرز الأدبيات النقدية الموفرة باللغة العربية: عبد الحي زلوم، نذر العولمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، وانظر أيضاً: سيرج لاتوش، « العولمة ضد الأخلاق، » شؤون الأوسط، العدد 71 (نيسان/ أبريل 1998)، ص 63.

إساءة استخدام الموارد العامة، والتي من شأنها هدر إمكانات النمو، وتشجيع مختلف أساليب النهب. إذا وفي سياق تفسير استشرء الفساد في دول العالم وخاصة في الدول المتخلفة، يتم التركيز على أثر العولمة في زيادة حجم الممارسات غير المشروعة، وما يعبر عنه بعولمة الفساد، تماماً مثلما عرّف الكثير من المهتمين العولمة بعولمة الفقر مثل ميشيل شوسودوفسكي (M.Chossudovsky)⁽²⁾، عولمة يميزها تعاظم الفساد وتداخل أشكاله، وتعدّ مظاهره إلى درجة يصب فيه التعرف على الفاسدين والمفسدين.

تهدف هذه الورقة أساساً إلى التعريف بموضوع الفساد، حيث يهتم الباحث منذ سنوات بفهم آليات الظاهرة وأسبابه، وقد يوقف عند دور التحولات العامة، وإفرازات التنظيم الاقتصادي العالمي ودورها في تطوير شبكات الفساد وممارسته على المستوى الوطني. حيث يلاحظ في بعض الدول أن العلاقة بين العولمة والفساد فعلية، وقد تتجاوز العوامل الخارجية أحياناً دور البيئة الداخلية في نمو الفساد. وبالتالي، سنحاول اكتشاف الوجه الآخر للعولمة، ولا سيما بعد التغيرات التي طرأت على العالم بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وانعكاساتها السلبية.

أولاً: الفساد والعولمة: نظرة في الأدبيات

ليس هناك موضوع حضي بالاهتمام الكبير في السنوات الماضية مثل موضوع الفساد، فقد تراكمت مؤلفات لا حصر لها، ودراسات متنوعة، وصفية، كمية، ركزت على تفسير الظاهرة، وقياس مستوياتها، وتكاليها. وفي المقابل، أخذت العولمة قسطاً كبيراً من الاهتمام في شتى مجالات المعرفة، حيث تركّز البحث حول إفرازاتها ومختلف جوابها. لكن ما يلاحظ في جل الأدبيات التي عالجت كلا الموضوعين، هو استعراضها للإشكاليات التي يطرحها المصطلح بداية. ولهذا هناك تباين واضح، وعدم التوصل إلى تعريف واحد للظاهرتين العولمة والفساد.

2- زلوم، نذر العولمة، ص 13. وهو عنوان لكتابه الشهير: عولمة الفقر (Globalisation of poverty 2002) وقد نشر بعدة لغات واحتل مرتبة على قوائم أوسع الكتب مبيعاً.

إذا نظرنا في تعريف الفساد، نجد أن هناك صعوبات عديدة لا تجعل الاتفاق على مفهوم واحد، فبقدر ما تزايد الاهتمام بمسألة قياس الفساد، زاد أيضاً تضارب الآراء حول درجة الفساد وحجمه، فهناك من يرى بأن الظاهرة أخذت أبعاداً جديدة ومعها انتشرت معها أشكال من السلوك لم يسبق وأن أضر بالمحيط العام مثل المحيط الخاص، فالمرحلة الحالية يميزها تداعي الفساد وعموم ممارسته. لكن في المقابل هناك من يعتقد بأن الفساد سلوك قديم جداً، إنه ملازم لأفعال البشر، ومن ثمة لا داعي للقول بأنه ظاهرة جديدة، بل اتساع الأضرار التي أصابت القيم والأخلاق، ثم المبالغة فيها من قبل وسائل الإعلام هي الشيء الجديد، ثم الاتجاه إلى استغلال القضية، واستثمار فضائح الفساد سياسياً⁽³⁾.

كلمة فساد تشكل صعوبة قائمة، وتظل كذلك، هذا بالرغم من تعدد المحاولات التي ترمي إلى ضبط مصطلح الفساد. لكن يبقى في الواقع أن التعريف يخضع لمكان وزمان تداوله، طبعاً، فالأمر يتعلق بالثقافة السائدة في كل مجتمع والنظرة الأخلاقية للفعل. وفي هذا الصدد يمكن القول إن التطور الحاصل في المجال السياسي مثلاً فرض إعادة النظر في كيفية تمويل النشاط السياسي، وعدم القيام بأعمال من شأنها أن تدفع إلى الاستخدام السيئ للمناصب المنتخبة، أو الوكالات الانتخابية. ولدين مثلاً قضية تمويل الأحزاب السياسية، ففي بداية تطور النشاط الحزبي لم يكن هناك اعتراض على تمويل الأحزاب من طرف رجال الأعمال، أو التمويل الخفي، غير أنه مع تطور الممارسة والتشريع، تم اعتبار التمويل السياسي غير المشروع للأحزاب أو الجمعيات، فساداً سياسياً. في بعض البلدان وخاصة الإفريقية أو الدول التي لا تزال تحتكم إلى الأعراف والتقاليد، تسود ثقافات تشجع تقديم الهدايا لأعوان الدولة، هذا في الوقت الذي تواجه فيه الدول المتقدمة الأسباب التي تدفع المواطن إلى تقديم إعطية للموظف لقاء مصالحه⁽⁴⁾.

3. أنظر: Yves Meny, 'Corruption «fin de siècle»: changement, crise et transformation des valeurs',
Revue Internationale des Sciences Sociales, no.149 (Septembre 1996), p.359.

4- Jean-Luis Rocca, La corruption (Paris: Syros, 1993), p.108.

هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك، تشرين الثاني / نوفمبر 1998)، ص90.

عناصر أخرى تشوش على الاتفاق على مفهوم للفساد⁽⁵⁾، منها عدم وضوح الحدود بين ممارسة الفساد وأنشطة أخرى في كثير من المجالات، وخاصة في النشاط السياسي، حيث تتلاشى كيفيات معرفة الحد الفاصل بين التمويل المشروع وغي المشروع للحملات الانتخابية مثلاً. ثم أن مادام هناك تداخل بين شتى أنماط النشاط الإنساني، يستحيل تمييز الفعل المشروع من غيره. كما أن الحدود الفاصلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة غير واضحة وقارة، فعلى الرغم من وجود التشريعات التي تقيد ما هو من المصلحة المشتركة، هناك تباين في احتواء مظاهر الاعتداء على المصلحة العامة في الدولة. زيادة على ذلك، فإن نظرة الرأي العام للرشوة مثلاً أو لمختلف لأشكال الفساد الأخرى، تتباين مع نظرة النخب الحاكمة، حيث لا ينفك المواطنون ينددون بالفساد وبالأطراف المتورطة في الفضائح المالية، بينما تتجاهل القيادات السياسية ذلك، وتعتبر بأن الفساد موضوع ليست له أهمية ولا يشكل أي خطر على الدولة. وأخيراً، فإن ما يصعب من وجود تعريف واحد لظاهرة الفساد، هو سيطرة الأفكار المسبقة في طرح الموضوع وفي معالجته، والمسألة تتعلق هنا بالأفكار الغربية التي لا تزال طاغية على أساليب التفكير ومنهجية البحث في دول العالم الأخرى. وهذا ما دفع مؤخراً إلى التفكير في الموضوع بقول تفكير محلية، تهتم تحديد التعريف انطلاقاً من التعرف على طبيعة الفساد السائد في كل دولة وفي كل مجتمع، ومن ثمة فالتعريف لا بد وأن ينطلق من الخصوصيات، لا يتم القبول بأي من المصطلحات قد لا تنسجم مع الواقع المدروس.

5- أنظر: Omar Azfar, Young Lee, Anand Swamy, «La Corruption: un mal nécessaire?» Problèmes Economique, no.2722 (18 Juillet 2003), p.14; Meny, «Corruption fin de siècle», p.360.

1.1 تعريف الفساد :

تتعدد المفاهيم وتختلف وجهات النظر لمصطلح الفساد، لذا هناك اتجاهات نظرية عديدة حاولت تعريف الظاهرة، من بينها التعريف الذي قدمه جوزيف ناي (J.S.Nye) في إطار مقاربة قانونية «الفساد سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية. أو هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، تتمثل أبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة (تقديم العطايا لشاغل المنصب العام بهدف تلوّث ضميره وذمته، والمحسوبية (أولوية القرابة والصداقة أو الانتماء الديني والجغرافي. الخ، على الكفاءة والاستحقاق في إسباغ النعم وأداء الخدمات) ونهب المال أو استخدامه بصورة غير مشروعة جرياً وراء منافع ذاتية»⁽⁶⁾. فالفساد هو كل فعل غير مشروع بنظر قانون العقوبات، أو أدبيات الشغل. حيث أن التشريع هو الذي يرسم الحدود والمجال الذي يسمح للموظف العام أو في القطاع الخاص بإتيان تصرفات ويمنعه عن أخرى، على أساس أن كل تصرف يتعارض مع المصلحة العامة، هو تصرف محظور.

ومن بين المفاهيم المعتمدة حالياً من طرف المنظمات المناهضة للفساد: إساءة استخدام المنصب العام لخدمة مصلحة خاصة. فهو كل سلوك قائم على استخدام الموارد العامة، المناصب، الوكالات الانتخابية، الأموال وغيرها، استغلالاً سيئاً، بحيث تنتهك القوانين، ويتم الاعتداء على المصلحة العامة، وهذا سواء في القطاع العام أو الخاص. هناك أشكال وصور مختلفة يأخذها الفساد. في البداية من الباحثين من يرى أن الفساد يختلف باختلاف ميادين ممارسته، فهناك الفساد السياسي الذي يشير إلى إساءة استخدام السلطة السياسية من خلال التعسف واستغلال الوكالات الانتخابية، أو كل ما يتعلق بالتمويل السياسي غير المشروع، وتزوير العملية الانتخابية. أما الفساد القضائي

6 - محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد [وآخرون]، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول (الكويت: جامعة الكويت مؤسسة التقدم العلمي، 1994)، ص 489.

فيتعلق بكل الممارسات التي يتم بها الاعتداء على نزاهة القضاء، من خلال الخطأ العمدي في إصدار الأحكام، أو الضغط على أجهزة القضاء، وكذلك سوء استخدام سلطة القاضي. والفساد الإداري رشوة الموظف أو العون الإداري، وكل سلوك قائم على إساءة استخدام المنصب الإداري. والفساد المالي يتعلق بسوء صرف الموارد المالية العامة، من خلال ممارسات يعتبرها القانون جرائم مالية. ولهذا، وانطلاقاً من تعريف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة والنصب العامين، يمكن تقسيم أشكال الفساد بحسب نطاقه، والمستوى الذي يسود فيه، ثم صورة فعل الفساد. يأخذ من حيث نطاق انتشاره ثلاثة أشكال: الفساد العرضي (corruption Incidental) الفساد البيروقراطي أو الفردي، حجمه محدود، تقتصر ممارسته على عدد قليل الأفراد، أي يمارسه صغار الموظفين أو بعض الأشخاص المنعزلين. الفساد المؤسسي (Systematic corruption) أو النظامي، الفساد ميزة الهيئات الحكومية السياسية، والإدارية، والأمنية، والمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدني. تعد آثاره كبيرة مقارنة بالنمط الأول، مواجهته ذات تكاليف باهظة. الفساد النسقي (Systemic corruption) عندما يسود الفساد في الدولة والمجتمع، حيث الجميع يستخدم الوسائل والطرق غير المشروعة للنهب وجمع الثروة، وتحقيق المكاسب الشخصية. المؤسسات تخضع لأشخاص فاسدين، والعكس صحيح. هذه الوضعية تجعل محاولات الإصلاح نوعاً من المغامرة، لأن الفساد يعيد إنتاج نفسه، نظراً لأن المؤسسات الفاسدة تتعامل مع الأشخاص الفاسدين، وعادة ما تغري المؤسسات الأخرى على خرق القانون، وتشكيل تحالفات بين العناصر الفاسدة⁽⁷⁾.

ويمكن تقسيم الفساد بالنظر إلى مستوى ارتكاب الفعل أو الفاعل، وصفة أو شكل الفعل؛ حيث يصنف إلى فساد القيادة السياسية وشاغلي المناصب السامية في الدولة،

7- Michael Johnston, «Figthing systemic corruption: Social foundations for institutional reform,» in: Mark Robinson (Editor), «Corruption and development,» The European Journal of Development Research, vol.10, no.1 (June1998), p.89.

ويسمى الفساد الكبير. وعند مستوى الأشخاص الذين يشغلون وكالة انتخابية ويسمى بالفساد التشريعي، وأخيراً عند مستوى أعوان الوظيفة العامة ويسمى بالفساد الصغير. أما الأشكال التي يأخذها الفساد فهي عديدة، وتعكس كل عمل يخالف القانون، وبه يتم الاعتداء على المصلحة العامة. مثل الرشوة الرشوة (Bribery) : تقديم شيء له قيمة (مادية أو معنوية) أو الاتفاق على جعل أو فائدة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي، وتأخذ الرشوة صفة سياسية عندما يكون الهدف من دفعها أو تلقيها خدمة أهداف، والاستفادة من فوائد سياسية⁽⁸⁾. الزبونية (Clientelisme) : منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد ويهيمن عليها تبادل الإعانات المفيدة لكلا الطرفين. تمثل علاقة تبعية شخصية تقوم على تبادل مشترك للمنافع بين الرئيس والزبون، اللذان يسيطران على موارد غير متساوية⁽⁹⁾. المحسوبية (Nepotisme) : اختيار الأفراد للوظائف العامة (السياسة أو الإدارية) لمعايير أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصداقة والقربة وكافة أشكال التمييز بين الأفراد، وكذا الالتزامات السياسية والاجتماعية. التأثير واستغلال النفوذ: استخدام الموارد السياسية، والسلطة المنتدبة المخولة لصاحب المنصب العام للقيام بأعمال غير مشروعة، قصد التأثير ولخدمة أغراض خاصة. الاختلاس ونهب المال العام: تحويل المال العام لخدمة مصالح شخصية، بطرق غير قانونية، ويدخل ضمنه كافة أشكال النهب. التزوير: كفساد سياسي لما يتعلق بالتلاعب الانتخابي، تزوير العملية الانتخابية قبل وبعد إجرائها، من الضغط على المرشحين والناخبين، وتزوير النتائج⁽¹⁰⁾. التعسف في استخدام

8 - الموسوعة العربية العالمية، المجلد 11 (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999)، ص 288.

9 - أنظر: برو، علم الاجتماع السياسي، ص 574.

Transparency International, Combattre la corruption, p.15 ;

Jean-François Medard, 'Clientélisme politique et corruption',^a Revue Tiers Monde, no.161 (Janvier- Mars 2000), pp.75-85.

10 - أنظر : مورييس دوفرجة، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 85-90.

السلطة: استعمال السلطة بصفة غير قانونية، وتجاوز الحدود التي رسمها القانون لاستخدامها، ضد الأفراد أو ضد الأشياء العمومية.

يعد الفساد ظاهرة معقدة، فلا يأخذ السلوك الفاسد وجهاً واحداً، كما أن الظاهرة تتطور وتنمو من مستوى محدود إلى نطاق واسع ومعقد. وفي الواقع تعتبر الحالة التي يكون فيها الفساد عرضياً حالة استثنائية، لأن جل الدول تتراكم فيها مظاهر الفساد، ولكن بدرجات متفاوتة. فالدول التي يجري فيها احترام القانون، ومعايير الحكم الديمقراطي، يتقلص حجم الفساد فيه، عكس الدول التي لا يتقيد فيها الحكم بالقانون، وتعمها مظاهر الانحراف والتسلط. لذا، ينحصر التفكير حالياً في الكيفية التي يمكن بها ضبط الفساد وخاصة في الأنظمة التي توظف ماكينات الفساد للمحافظة على استقرارها ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها. وفي هذا الإطار توصلت العديد من الأبحاث والدراسات إلى حصر مجموعة من العوامل التي تسهل انتشار الفساد، وهذا من منطلق الوقائع في الدول المتقدمة، وحالات العديد من البلدان المتخلفة. إن للفساد بيئة سياسية، واقتصادية ومجتمعية، وثقافية، تساعد على انتشار أشكال إساءة استخدام الموارد العامة.

1-2 بيئة الفساد :

تتلخص أهم أسباب الفساد فيما يمكن وصفه بمحيط الفساد، الذي يستجمع خليطاً من العناصر تشجع التصرفات غير المشروعة. وبقدر ما هناك من تباين في تحديدها، إلا أن هناك إجماع على أنه بقدر ما كانت الدولة ضعيفة، ومستوى النمو بطيء، تزيد إمكانيات دفع الرشوة، واللجوء إلى الوساطة، وغيرها من أشكال إساءة استخدام المنصب العام. وفي العقود الأخيرة، تبلور اتجاه علمي يرفض التفسير التاريخي، والأخلاقي للظاهرة، وصار يرتبط انتشار الفساد بنمط الحكم السائد، ومستوى التنمية.

وعموماً، فإن التراكم العلمي سمح بتقديم تفسيرات أكثر ملائمة لواقع الكثير من البلدان التي ينخرها الفساد. من العوامل السياسية التي تشجع على الفساد، ضعف مشروعية

النظام السياسي، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى تأكيد العلاقة الإيجابية بين أزمة المشروعات السياسية ونمو الفساد، إذ أن فقدان النظام الحاكم مشروعيتها التي يقوم عليها كل نظام سياسي حديث، أي أن الشعب هو مصدر الحكم ومنه تستمد القيادة شرعيتها. فكلما وقع الانفراد بالحكم، واجتمعت السلطات في يد رجل واحد أو حزب واحد، يظهر التسلط وينتشر الفساد. وأزمة الاستقرار السياسي حيث تسمح حالة الاضطراب والفوضى بنشر الفساد، لأن مؤسسات الدولة تكون ضعيفة، وتغيب القنوات الشرعية للتعبير والحصول على الحاجيات، كما تصبح وضعية عدم الاستقرار فرصة مناسبة للثراء والكسب غير المشروع. وغياب المشاركة السياسية فالدول التي تكون فيها المشاركة فعالة وذات قاعدة واسعة تعرف فساداً سياسياً محدوداً، باعتبار أن المشاركة تهدف إلى التأثير في العملية السياسية وتعد أداة رئيسية وحقيقية لمحاسبة السلطة. أما ضعف المشاركة السياسية، فإنه يؤدي حتماً إلى ارتفاع كبير في ممارسة الفساد السياسي، فالدول التي تعرف أزمة مشاركة سياسية، كضعف القنوات الرسمية للمشاركة، وتقييد منظمات المجتمع المدني، والتلاعب بنتائج الانتخاب، وطغيان أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف كشكلين غير تقليديين للمشاركة السياسية... هذه الدول تشهد انتشاراً واسعاً للفساد في المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية⁽¹¹⁾ وتخلّف الأحزاب السياسية وهشاشة المجتمع المدني إن عدم الانسجام والصراعات الإثنية وصراعات الأجنحة داخل الأحزاب السياسية عادة ما يشجع الفساد فيها، كما أن الحاجات المتداخلة للأحزاب السياسية وتكلفة العمل السياسي والانتخابي، عادة ما يجعل موارد تمويل الأحزاب متداخلة، ويلاحظ ذلك في لجوئها إلى طرق غير مشروعة لممارسة عملها. كما

11 - حول العوامل السياسية، أنظر: صموئيل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبید (بيروت: دار الساقی، 1993)، ص 201،

Jean-François Medard, «La Crise de l'état neopatrimonial et l'évolution de la Corruption en Afrique Sub-saharienne» Monde en Développement, vol. 26, no.102 (1998), pp.56-58; Hyacinth Sarassoro, La corruption du fonctionnaires en Afrique (Paris: Economica, 1979), pp.20-25.

أن ضعف العمل الأهلي وعدم قدرة التنظيمات الجماهيرية على فرض مكانتها، لا يساعد على التقليل من فرص الفساد. وعدم التكامل السياسي حيث تظهر العلاقة بالفساد من خلال أثر الانقسامات على المصلحة الوطنية، خاصة لما تستفحل ظاهرة الولاءات القبلية، مثلما تعرفه الدول العربية التي ما تزال تسيطر عليها البنى التقليدية، وكذا الدول الإفريقية. واختلال الأجهزة البيروقراطية الحكومية فقد ذهب تلمان (Tilman) إلى التأكيد على أن الفساد يمكن أن يأخذ مكانه في بيئة توفر فيها الحكومة الرسمية النسق البيروقراطي الحديث، الذي يعاني من ازدواجية الشخصية، التي ما تزال تتمسك بالمعايير التقليدية في الإدارة الحديثة، وبذلك نجد الرشوة وتشغيل الأقارب غير المؤهلين؛ كما أن ضعف أجور مستخدم القطاع العام، يشجع عمليات النهب وقبول الرشاوى⁽¹²⁾.

وتتمثل العوامل الاقتصادية في أثر مستوى التنمية الاقتصادية مثلاً نجد أن ضعف معدل التنمية الاقتصادية ينعكس سلبياً على الأفراد بشكل عام، حيث أن انخفاض الدخل الفردية (أي استهلاك الفرد من الطاقة) قد يقود المواطن إلى عن العزوف عن المشاركة السياسية واللامبالاة بممارسة الرقابة الشعبية ثم اللجوء إلى ممارسة العنف. ودور الاقتصاد الريعي حيث أن هذا النمط الاقتصادي ينشئ وظيفة أو سلوكاً اجتماعياً، أي البحث عن الريع، لصالح النخب المسيرة، أو فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، تلك الفئة الموزعة غير المنتجة، تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة. فالبحث عن الريع يصبح سلوكاً لدى تلك الفئة، وهو سلوك فاسد، باعتبار أنه يفتقد النظرة الإنتاجية، ويكاد ينغزل عن دورة الإنتاج وما يتطلب من جهود وتحمل المخاطر. وأثر التبعية الاقتصادية حيث أن زيادة الاعتماد على الخارج يعني إن الدولة في تبعية كبيرة للدول الأخرى، والتي هي بدورها دول ينتشر فيها الفساد، ما دام أن الفساد قد تحول إلى ظاهرة عالمية، مرتبط بالتطور الاقتصادي الذي

12 - علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل (القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية)، 1999، ص 46.

حصل في الدول المتقدمة. وتكاليف التحول الاقتصادي فقد أثبتت العديد من التجارب في كثير من الدول أن الإصلاحات الاقتصادية تعد سبباً من أسباب نمو وانتشار الفساد، وهذا في البلدان التي تحاول تطبيق تلك الإصلاحات للانتقال من نمط الاقتصاد الموجه إلى نمط اقتصاد السوق والخصخصة، فأثناء بيع شركات القطاع العام، تكون الرشوة حاضرة بقوة⁽¹³⁾.

أما العوامل الاجتماعية والثقافية، تتجلى في عدم العدالة التوزيعية، إذ أن الدول التي تعاني من تفاوت كبير في توزيع المداخل والثروة الوطنية، فإن ذلك يساعد على نشر الفساد فيها. وانتشار حالة الاغتراب في المجتمع لأن الاغتراب يفضي عند مستويات منه للسلوك الإجرامي، خاصة ممارسة الرشوة، ما دام أنها تمثل له وسيلة لإزالة الغبن عنه وتحسين الأوضاع المتدهورة. واختلال القيم الاجتماعية إذا كان العلماء قد برروا ظاهرة الفساد، بتقهقر القيم الأخلاقية، فإن البعد الأخلاقي يعد ضرورياً لفهم نمو الظاهرة، ما دامت تلك القيم تعد المقياس الرئيسي للسلوك الفردي والجماعي، فالفساد يظهر من خلال إطار من القيم المسماة بالقيم المنحرفة أو الفاسدة. طبيعة الثقافة السياسية السائدة تصبح الثقافة السياسية مشجعة على الفساد السياسي لما تكون ثقافة سياسية سلبية، غير قادرة على التأثير والتفعيل، وبالتالي عدم القدرة على ضبط السلوك الفردي والجماعي معاً، وعندما تتحول تلك الثقافة إلى ثقافة لتبرير السلوك الشاذ والمنحرف، فإنها تساهم في تعميم ذلك السلوك⁽¹⁴⁾.

13 - حول العوامل الاقتصادية، أنظر: «L'Analyse des coûts économiques de la corruption», Cartier-Bresson, Revue Française de Finances Publiques, no.69 (Mars 2000), pp.23-27; Michael Johnston, «Corruption et démocratie: Menaces pour le développement possibilités de réforme», Revue Tiers Monde, no. 161, (Janvier-Mars, 2000), p.129; Patricia Vornetti, «Recherche de rente, efficacité économique et stabilité politique», Mondes en Développement, vol.26, no.102 (1998), pp.13-14; Marie Mendras, «Enrichissement et clientélisme en Russie», Mondes en développement, vol.26, no.102 (1998), p.89.

14 - وحول العوامل الاجتماعية، أنظر: جلال عبد الله معوض، «الفساد السياسي في الدول النامية»، دراسات عربية، السنة 23، العدد 4 (شباط / فبراير 1987)، ص 4. لاري دايموند، «الثقافة السياسية والديمقراطية»، في كتاب لاري دايموند (معد)، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص 16.

هذه بعض أسباب الفساد، وهناك عوامل أخرى ترتبط بطبيعة كل نظام سياسي، والظروف السائدة في كل بلد. حيث أن النظم الديمقراطية والبلدان المتقدمة لا ينعلم فيها الفساد، بل هناك درجة من الفساد بسبب قصور آليات الرقابة في مجال العمل السياسي والاقتصادي، وكذا بسبب استمرار المحافظة على ذلك القدر من الممارسات غير المشروعة في تلك البلدان. وعليه، تعتبر النظم الانتخابية، والسياسات العامة مثلاً إحدى المتغيرات التي يتم الاعتماد عليها لفهم آليات الفساد في دول الشمال، إلى جانب العولمة التي تعتبر اليوم مدخلاً رئيساً لفهم الظاهرة.

2. العولمة: المفهوم، الخصائص والأبعاد

لعولمة مفهوم آخر آثار ولا يزال جدلاً كبيراً بين المفكرين والباحثين، ونتيجة للاهتمام المتزايد بالظاهرة، وكثرة الأبحاث والكتابات حول العولمة، فقد تعددت التعاريف، وتبلورت على إثرها اتجاهات نظرية عدة، وهذا أمام الصعوبات الصعوبات التي يطرحها المفهوم.

في البدء، تعتبر كلمة العولمة (globalisation) ذات الأصل الانجليزي مفردة دخلت في التداول في نهاية التسعينات برعاية الكندي مارشال ماكلوهان (M. MacLuhan)، و زبغنيو بريجنسكي (Z. Brizinski). حيث ابتكر الأول مفهوم "القرية العالمية"، أما الثاني فكان يرى في ظهور الثورة الإلكترونية ترسيخاً للقوة العظمى للولايات المتحدة الأميركية كأول مجتمع معلوم في التاريخ⁽¹⁵⁾. ويعد كل من رايزر (Rizier) وديفيد (David)، أول من نحت فعل يُعولم وذلك في أربعينات القرن العشرين، وتشير كلمة عالمية إلى كل ما هو عالمي أو كوني، وإلى عملية نشر الخبرات والمعارف عبر الشعوب.

15 - جان زيغلر، سادة العلم الجدد: العولمة. النهابون - المرتزقة. الفجر، ترجمة: محمد زكرياء إسماعيل (بيروت: مركز دراسات الحدة العربية: 2003)، ص 26.

هناك من يرى بأنها **تكثيف للعلاقات الدولية** وازدياد التفاعل بين أطراف المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار يرى كل من سورنسن (Sorensen)، وهولم (Holm) أن العولمة تكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود. وهي بهذا المعنى تشير إلى فكرة التدويل، تدويل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بحيث لا تعد مقصورة على المحلي بل تمتد إلى ما وراء الحدود⁽¹⁶⁾. ويذهب فريق آخر إلى القول بأنها تعني محو الإقليمية والاتجاه نحو ما يسمى بـ فوق الإقليمية، وبالتالي النظر إلى العولمة كعملية إعادة تصوير لخريطة العالم بحيث لا يبدو مقسماً إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية. وفيه اتجاه آخر ينظر إلى العولمة بمعنى الكونية، أي اعتبار كوكب الأرض أو الكون كوحدة واحدة، ومن ثم فالعولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية (Universalisation) وهناك اتجاه آخر يرى في العولمة أنها تعني التحرير، أو النزوع نحو الليبرالية، بمعنى التحرير وإزالة القيود والمعوقات التي تفرضها الحكومات على كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية. وفي هذا الصدد تندرج عملية الديمقراطية وانتهاج آليات اقتصاد السوق. ولقد تطور تيار فكري يعكس وجهة نظر دول الجنوب للعولمة واعتبرها إذن شكل حديث للاستعمار أو الهيمنة، وهي صورة من صور الامبريالية. كما تعني التغريب والأمركة، إذ يرى كل من بايبي (Bibi) وتايلور (Taylor) أنها عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة من المنظور الغربي عبر العالم.

ويرى محمد عابد الجابري أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن، هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه (الولايات المتحدة الأميركية) على بلدان العالم أجمع... فهي ليست تطور تلقائي للنظام الرأسمالي بل إنها دعوة إلى تبني نموذج معين... إنها إيديولوجية تعكس الإرادة الأمريكية للهيمنة على العالم وأمركتته⁽¹⁷⁾.

16 - ممدوح محمد منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003)، ص 11.

17 - نبيل علي، الثقافة العربية في عصر المعلومات (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2001)، ص 39

العولمة كعملية وكنظام تعني التدويل، التحرير، الكونية، التحديث والميل للغرب، ومحو الإقليمية. فهي ظاهرة متعددة الأبعاد. لكن ينبغي التفرقة بين العولمة والعالمية، العولمة هي إرادة أو محاولة لقمع الخصوصيات القومية واختراق الآخر وسلب خصوصياته. أما العالمية فهي الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى انفتاح المحلي على ما هو عالمي. ويعد مفهوم العولمة مفهوماً جديداً برز بشدة في أوائل التسعينات مع ازدهار تكنولوجيا الاتصالات (خاصة الرقمية)، بحيث صار مفهوم الكونية يبدو قابلاً للتحقق لأول مرة في تاريخ البشرية. فقد ساهم التطور الذي شهده مجال الإعلام الآلي والبرمجيات، في تقريب المسافات وتسهيل الاتصالات إلى الحد الذي جعل العالم أشبه بقرية متشابهة⁽¹⁸⁾.

إن ما يفسر العولمة مجموعة من العوامل، حيث يشير برودال في معرض حديثه العولمة إلى دور المتغيرات التاريخية، وهي نوعان: طويلة المدى: تلك العوامل التي ترتب آثاراً تراكمية على امتداد مراحل زمنية طويلة. إن أن ازدياد وتكاثر التفاعلات الدولية وتطور وسائل الاتصال، أوجد النزعة إلى العالمية أو الكونية. والمتغيرات الطارئة أو الحديثة: المرتبطة بوقوع حدث معين من شأنه أن يرتب آثاراً جوهرية سريعة خلال فترة زمنية قصيرة، وهي الآثار التي ترتبط عادة بالتحويلات التاريخية الكبرى، مثل انتهاء الحرب الباردة. وفي هذا السياق شهد العالم عقب سقوط الاتحاد السوفيتي تحولاً جذرياً، كيفياً وفجائياً في أنماط التفاعل وموازين القوى، ولم يعد الأمر متعلقاً بكثافة التفاعلات، بل أصبحت الاعتبار العالمية ذات أولوية على الاعتبار المحلية، وصار نموذج واحد يغلب على بقية النماذج الأخرى؛ وبالتالي شهدت الإنسانية انتقالاً من العالمية إلى العولمة، من أبرز سماتها تتجلى في الأبعاد الآتية:

18 - أنظر: محمد منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ص17؛ هانس بتر مارتين، هارولد شومان، فخ العولمة، ترجمة: رمزي زكي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1998)، ص57.

* سياسياً : الدولة الوطنية من بين التغيرات التي طرأت على التنظيم الدولي، تلك التي مست الدولة الوطنية، إذ تقلصت سيادة الدولة، بفعل التغيرات العلمية الحاصلة، إذ يرى بول كندي أن التغيرات الدولية وضعت الدولة القومية نفسها على بساط البحث، وقد بدأ أهم ممثل على المسرح السياسي والدولي يفقد على ما يبدو قدرته على التحكم والتماسك، لا بل أيضاً على مجابهة الظروف الجديدة⁽¹⁹⁾. إن إعادة النظر في سيادة الدولة اليوم، فرضه تعاظم الفواعل الأخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات، وترسخ نظام اتصالي عالمي منفلت إلى حد بعيد من قبضة الحكومات، وكذا ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية غير الحكومية من دور متزايد، كل هذا أدى إلى تهميش دور الدولة، مما دفع البعض إلى القول بأن العالم يشهد حالياً ما يمكن تسميته بأفول السيادة؛ وفيه من يرى أن العالم انتقل إلى مرحلة ما بعد السيادة، بل هناك من ذهب إلى القول بمرحلة موت الدولة، نظراً لتراجع القدرة التنظيمية للدولة، وأمام ما باتت تفرضه العولمة من معايير تضع البرلمانات والحكومات تحت الوصاية⁽²⁰⁾. والحكم كبديل للحكومة، حيث برز مفهوم الحكم، وأضحى متناسباً مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي، إذ لم يعد بمقدور الحكومة إدارة الشؤون العامة بمفردها، بل صارت تشاركها فواعل متعددة داخلية (المجتمع المدني - القطاع الخاص...)، وأخرى خارجية (المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات...). وفي ما يخص الاندماج السياسي، فإن إحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة، ازدياد التكامل السياسي بين الدول المتقدمة، وهنا يمثل الاتحاد الأوروبي أبرز عملية اندماجية ناجحة في العالم، حيث وصل إلى مرحلة متقدمة جداً من التكامل الاقتصادي، ويبقى تحقيق التكامل السياسي من خلال سعي التجمع الأوروبي لاعتماد دستور الاتحاد⁽²¹⁾. لقد صارت الوحدات السياسية المندمجة، أكثر تأثيراً في

19 - بول كندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، الجزء الأول: التحولات الإقليمية، ترجمة: نظير جاهل (بيروت: دار الأمانة الحديثة، 1998)، ص 225.

20 - زيغلر، سادة العلم الجدد: العولمة - النهايون - المرتزقة- الفجر، ص 89.

21 - كندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، الجزء الثاني: الرابحون والخاسرون، ص 117، وما بعدها.

الساحة الدولية، وأكثر تجاوباً مع المعطيات التي تفرضها العولمة. وعليه، ما يلاحظ الاتجاه نحو الاندماج في الدول المتقدمة، وازدياد التفتت والانقسام في الدول المتخلفة، وانتشار نزعات التفكك والصراعات العرقية الداخلية.

* اقتصادياً : ازدياد الاندماج الاقتصادي شهد القرن العشرين تزايد الاندماج والتكامل الاقتصادي، إذ تم إبرام ما يقارب 109 اتفاقية للتعاون الاقتصادي الإقليمي خلال الفترة 1948 وحتى 1994⁽²²⁾. وبروز الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الآسيوية ككتل اقتصادية ذات تأثير بالغ على الاقتصاد العالمي. وتغير بنية النظام الاقتصادي العالمي : تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه النشاط الاقتصادي، أدى إلى تحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي إلى صالح القوى والمؤسسات عبر القومية، والتي أصبحت متحكمة فيه. لذا أضحت الاقتصاد معلوماً، بمعنى تغير هيكله في طبيعة البنية الرأسمالية العالمية، كما أن الكيان الرئيسي هو الاقتصاد الكوني، وهو اقتصاد يعمل من أعلى إلى أسفل بشكل مستقل عن الاقتصاديات القومية. ونتيجة لعولمة الأسواق، تحول النظام الاقتصادي الدولي الذي بداخله ترسم الدول الحدود بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية إلى اقتصاد متعدد الجنسيات، والمهم في هذا المجال تسريع حركة الرساميل في جميع أنحاء العالم وإجراء التقييم النهائي لأماكن الإنتاج الوطني من قبل الأسواق المالية المنظمة على شكل شبكة على مستوى العالم حسب يورغن هابرماس⁽²³⁾ (J. Habermas). وتزايد دور المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية: بفضل تزايد النزعة نحو الحكم على المستوى في المجال الاقتصادي، وهو ما تضطلع به المؤسسات الدولية المالية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي)، والمنظمات الاقتصادية الدولية وأبرزها منظمة التجارة الدولية. والتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي في ظل عولمة الإنتاج : فقد نتج عن إزالة الحواجز الإقليمية، وتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع

22- محمد منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ص 59.

23- زيغلر، سادة العلم الجدد: العولمة- النهابون- المرتزقة- الفجر، ص 81.

والأفراد، زيادة كفاءة استثمار الموارد على المستوى العالمي، من خلال الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل. وازدياد قدرة الشركات متعددة الجنسيات: حيث سمحت التطورات الحاصلة بتقوية دور هذه الشركات، وتساعد تأثيرها الوطني والعالمي. إنها تقوم اليوم أساساً بخلق التقنيات والتحكم بها، وباتت تهتم بحقل نشاطها أكثر مما تهتم بمسؤولياتها⁽²⁴⁾. ثم إن المحيط الاقتصادي الدولي يشهد تزايد عمليات الاندماج بين الشركات العملاقة قصد تحجيم المنافسة، وزيادة الكفاءة، واقتسام الأسواق. لذا تلعب الثورة التقنية والاتصالية دوراً كبيراً تسريع التحولات التي يعرفها النشاط الاقتصادي، إن العالم يعيش عصر التكنولوجيا الفائقة، ساهمت في ازدهار الرأسمالية، وأثمرت نقلة كمية ونوعية في أسلوب ونمط الإنتاج.

* اجتماعياً وثقافياً : حال الطبقة الوسطى من بين الإفرازات السلبية للعولمة زيادة التفاوت الطبقي، وتآكل الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات. وهذا نتيجة الآثار السلبية للتحولات الجارية، والتي ساهمت في تفاقم مشاكل هذه الطبقة، خاصة معاناتها من الاغتراب السياسي والاجتماعي والثقافي. وتراجع الدور الاجتماعي للدولة بعد أن تراجع سياسياً واقتصادياً. ويتجلى ذلك في تقلص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، وبرامج الرعاية الاجتماعية، إذ أن احتدام المنافسة الاقتصادية دولياً جعل الدولة مضطرة إلى منح العديد من الامتيازات للمستثمرين مما أنقص من الموارد المالية للدولة. وغلبة النزعة المادية: بمعنى سيطرة الجانب المادي على الجانب الروحي والقيمي، بفضل ما أتاحته العولمة من قيم مشجعة ومركزة على الاستهلاك. ومحو الخصوصيات نتيجة محو الإقليمية والتدويل، والتوجه نحو تبني فكرة الثقافة العالمية الواحدة.

24- كندي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، الجزء الأول، ص 83.

ثانياً : عولمة الفساد : تأثير العولمة على الفساد

لدراسة تأثير العولمة على ظاهرة الفساد، نتعرض في الجزء الثاني لدراسة تطور الظاهرة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ثم في فترة ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ باعتبار أن الفترة الأولى تعد نهاية مرحلة تاريخية، وبداية مرحلة تاريخية جديدة. في حين تعتبر الفترة الثانية مجموعة من التحولات طرأت على النظام العالمي، برهنت على مدى تأثير العولمة. لكن ما يهم بيانه في هذه الورقة، هو رصد مدى مساهمة العولمة في نشر الفساد، وإعطائه صبغة عالمية.

1 - ظاهرة الفساد ما بعد الحرب الباردة :

يعد الفساد في الغرب واحداً من المنتجات الفرعية للحرب الباردة بنظر م. ليدن⁽²⁵⁾. إن أنه و نتيجة لعدم تداول السلطة في دول المعسكر الشرقي ، فقد انتشر الفساد في الأنظمة التسلطية، وصار فساداً نسقياً برز بشكل جلي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانهلال جمهورياته، وتفككها بسبب الفساد الذي ظل ينخرها. إن صار يغذي الأزمة المركبة التي تشهدها تلك الجمهوريات. نجد أيضاً أن الغرب الرأسمالي عانى خلال الحرب الباردة وبعدها من استفحال الفساد السياسي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، واليابان، والعديد من الدول الأوروبية. فمع فتح التحقيقات وانتشار التحريات ، تم الكشف عن الفساد المؤسسي في كثير من الدول، وعموم الفساد الحزبي والتشريعي⁽²⁶⁾. إن الفساد في فترة الحرب الباردة قد تجاوز انقسامات الأنصار، كما عبر أيضاً الحدود

25 - ليكن روبرت، « وباء الفساد الكوني، » ترجمة: شهرت العالم، الثقافة العالمية، عدد 85، (تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر 1997)، ص 109.

26 - أنظر: Meny, «Corruption «fin de siècle»: changement, crise et transformation des valeurs,» p.365.

الوطنية. ومن بين تلك الأدلة على نمو الفساد السياسي، شبكة الفساد التي حيكت على طريقة أحزاب اليسار الحاكمة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا⁽²⁷⁾.

وقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دوراً بارزاً في كشف الستار عن الفساد في العالم ككل، وفي الديمقراطيات الغربية، وهذا منذ تأسيسها عام 1993، عبر تقاريرها السنوية، إذ أكدت على انتشار الفساد في مختلف دول العالم، ونهت لمخاطر استفحال الظاهرة. ومن خلال مقياس الشفافية الذي تضعه المنظمة، تصنف الدول الصناعية المتقدمة في مراكز الدول الأكثر فساداً⁽²⁸⁾. إن تعاظم الفساد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يوضح مدى الأزمة الأزمة الأخلاقية التي أصابت الديمقراطيات الغربية، فلم يعد الفساد بمختلف أشكاله (ولاسيما الرشوة) خطراً وظيفياً يتعذر تجنبه، بل أصبح من مؤشرات الأزمة التي أصابت العديد من الأنظمة، وأضحى يغذي عدم الثقة الجماهيرية المتصاعدة ضد الساسة. في الدول الانتقالية التي عرفت عمليات تحول سياسي، واقتصادي مطلع التسعينات، شهدت تنافساً مؤسسياً وثقافياً داخلياً؛ وكان الصراع بين النخب والمؤسسات المتنافسة عبر فترات من الفساد. ولا يعد الفساد ظاهرة جديدة في هذه الدول، فهي في الأصل ذات أنظمة فاسدة، يقوم الحكم فيها على أساس الفساد السياسي، واعتماده آلية من آليات إدارة الحكم التسلطي. ولذا تصنف الدول الانتقالية وخاصة الدول الإفريقية دول رائدة في ممارسة الفساد. سبق وأن أكدت مسوح الرأي العام نشرتها وكالة الإعلام الأمريكية عام 1995، أن الفساد قد تزايد منذ انهيار الشيوعية، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات التي قامت ببحث أزمات الأنظمة التسلطية. وبعد تأسيس منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أضحى بالإمكان التعرف على حجم الفساد في العالم، وهذا بفضل الفهرس السنوي الذي تصدره المنظمة منذ 1995، حيث يجري إعداده

27- روبرت، «وباء الفساد الكوني»، ص 109.

28- يمكن الاطلاع على تقارير المنظمة المنشورة على موقعها الإلكتروني: www.transparency.org

بطرق علمية تعتمد على عمليات سبر الآراء، والأبحاث الميدانية. وتصنف الدول المتقدمة سياسياً واقتصادياً بين الدول الأقل فساداً، بينما تحتل الدول المتخلفة والمجتمعات الفقيرة مرتبة سيئة. ولذا تشير تقارير المنظمة، ومعها البنك الدولي، إلى تنامي الفساد بشكل واضح في العديد من الدول التي باشرت الإصلاحات الاقتصادية غداة سقوط جدار برلين.

دور العولمة : إن ما أصبحت تثيره الثورة الصناعية الثالثة، ومختلف التغيرات التي أفرزتها العولمة بعد نهاية الحرب الباردة، جعل المؤسسة السياسية والاقتصادية تحت الاختبار في كل أنظمة العالم. العولمة بخصائصها وأبعادها، التحرير، التدويل، الاندماج، زيادة على أهم خاصية والمتمثلة في الثورة التقنية والمعلوماتية، كلها عوامل ساهمت في نمو الفساد وعولمته. لقد خلقت العولمة مناخا سمح بتغيير طبيعة الفساد ، لتتحول من ظاهرة تتم في اتجاه واحد ، من الشمال إلى الجنوب ، ولم تعد مشكلة وطنية، بل صارت وباءا عالميا. صاحب استفحاله مجموعة من الاعتبارات والعوامل المساعدة ، خاصة السرعة والفورية اللتان تميزان العولمة .

وحسب بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة فإنه ليست هناك عولمة واحدة بل ثمة عولمات عديدة ... هناك عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة وطبعاً، وقبل هذا وذاك في مجال المال أيضاً، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن العولمة قد صارت تتعاضد في المجالات المختلفة بصورة متباينة... إن كثرة التحولات التي تعصف بالعالم وعدم تحقق هذه التحولات في كل أرجاء المعمورة في آن واحد بسبب تعقيد المشكلات على نحو بالغ، فإنها يمكن أن تفضي إلى توترات وخيمة⁽²⁹⁾.

قادت العولمة بما فرضته من تغيرات، إلى حدوث آثار سلبية كبرى، خاصة أثر العولمة الاقتصادية، إذ أن تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات، وتحجيم دور الدولة، وتسهيل تدفق الأفراد ورؤوس الأموال، والمعلومات وما أصبحت تثيره التجارة الالكترونية، عوامل

29- بتر مارتين، شومان، فخ العولمة، ص 324، وص 328.

شجعت نمو الفساد. حيث ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الفساد، لأنه ومنذ نشأتها (القرن السادس عشر)، استخدمت الفساد، بالضغط على الحكومات والنخب لتعديل سياساتها بما يخدم أغراضها الاستثمارية، وفي إطار المنافسة مع الشركات الأخرى . ولقد سهلت الثورة التقنية والمعلوماتية، واللذان تتميزان بالتصغير والسرعة والتسارع، من ممارسة الفساد بفاعلية أكبر، وازداد حجم التغطية على الجرائم المالية لتلك الشركات، وتعاضم نفوذها السياسي، والمالي والإعلامي. وهكذا تعتمد العولمة على التجارة الحرة لتمكين الشركات المعولمة من ضمان أسواق عالمية مما يجعل الفرص غير متكافئة للشركات الوطنية إطلاق يد المؤسسات المالية المعولمة للمضاربة، أو الاستثمار في اقتصاديات الشعوب الإنتاجية⁽³⁰⁾.

لقد سمحت التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد أفول المعسكر الشرقي، سمحت بعولمة الفساد، وعليه عرف القرن الواحد والعشرين انفجاراً عالمياً للظاهرة، وقد أرجع أحد الباحثين انتشار الفساد إلى: نهاية الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة، حملت معها تغيرات هيكلية، وبنوية في النظام العالمي. واستمرار نمو الفساد، على الرغم من عدم وجود مبرر لرشوة الديكتاتوريات لمواجهة الاتحاد السوفيتي من طرف الديمقراطيات الغربية. وبروز أسواق معولمة. وأخيراً، تزايد الجريمة المنظمة⁽³¹⁾.

2 - الفساد المعولم بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001

مثلت أحداث 11 سبتمبر حدثاً تاريخياً بارزاً، كان لها تداعيات مهمة على النظام الدولي، ونجم عنها ردود فعل وتغيرات كبيرة ترتبت عن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية. تغيرات برزت في توجه الدول الغربية إلى الدخول في حرب على

30- زلوم، نذر العولمة، ص 338.

31- Miriam Kroster A Golden, «Does globalization reduce corruption? Some political consequences of economic integration.» Workshop in Comparative and Historic Analyses, Stanford University, October, 28, 2002, p.3.

الإرهاب، وهذا باعتماد استراتيجيات أمنية من خلال تطبيق إجراءات أمنية وتشريع قوانين في الداخل، واللجوء إلى انتهاج أسلوب القوة والحرب الوقائية، خاصة من طرف أميركا، وكذا انتهاج سياسة خارجية من بين أهدافها نشر الديمقراطية، وتعميم اقتصاد السوق في أغلب دول العالم، ولاسيما في العالم العربي. لقد دفعت تداعيات الأحداث وما نجم عنها من ردود فعل، بعض المهتمين يذهب إلى القول بأنها زادت من الدعوة إلى ضرورة عولمة العولمة، انطلاقاً من أنه إذا كان العالم كله سيدفع ما جرى لأميركا بحكم قوانين العولمة، سيستجيب لمطالبتها له بالمشاركة في الحرب ضد الإرهاب⁽³²⁾. لذا نشهد حقيقة الانتقال من من العالمية إلى العولمة، وتحديد الأمركة، حيث يجري تطبيق الإستراتيجية المذكورة أعلاه بما يخدم مصلحة أميركا.

ما هي انعكاسات الأحداث على ظاهرة الفساد؟

تسارعت الجهود الرامية للحد من الفساد منذ منتصف العقد الأخير، وتركزت تلك الجهود في إطار السياسات التي أطلقتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمات غير الحكومية (الشفافية الدولية)، والدعوة علانية إلى شن حملة دولية ووطنية ضد الفساد، وهذا بسبب التكاليف الباهظة للفساد في العالم المتقدم والعالم النامي. وتتمحور تلك الاستراتيجيات حول تبني الشفافية في العمل السياسي والاقتصادي، من خلال تعزيز آليات الرقابة، والمحاسبة. وتستند تلك الآليات على ركيزة أساسية وهي توفير المعلومات، لذا تعمل المنظمات المناهضة للفساد على القيام بحملات للمطالبة بحياسة المعلومات، وضرورة الاطلاع على ما تقوم به الحكومات والشركات الخاصة.

32 - وليد عيسى سليمان، «قراءة لكتاب: إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة»، السياسة الدولية عدد 148، (نيسان/ أبريل 2002)، ص 226.

غير أن أحداث سبتمبر وما انجر عنها من آثار انعكست سلباً على جهود مكافحة الفساد. لقد كانت مبرراً للاستمرار في إحاطة العمليات السياسية والأمنية بالسرية والكتمان. وفي هذا الصدد سجل تقرير منظمة الشفافية لعام 2003، أن أحداث أيلول/ سبتمبر دعمت استعداد الحكومات على مناقضة طلب الشفافية. إذ كان رد الولايات المتحدة الأميركية باتخاذ تدابير صارمة لإلغاء المعلومات على موقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، والتي قد تساعد الإرهابيين في التخطيط لشن اعتداءات إرهابية. لقد اتخذت الوكالات الفيدرالية بما في ذلك وكالة حماية البيئة، ووكالات تنظيم الطاقة النووية، بالإضافة إلى عدد من حكومات الولايات المتحدة، مجموعة من التدابير التي تقف في طريق حيابة المعلومات؛ وحتى فرقاء المجتمع المدني تعاطفوا مع سياسة إخفاء المعلومات⁽³³⁾.

العديد من الحكومات في العالم سارت على نهج أميركا، وبادرت بتنفيذ إجراءات أمنية، وتدابير وقائية حجت المعلومات، وغطت على ممارسات الفساد، بحجة مكافحة الإرهاب، ولاسيما النظم السياسية غير الاستبدادية التي وفرت لها تلك الأحداث المشروعية للاستمرار في احتكار السلطة، وممارسة الفساد، ونهب ثروات شعوبها. لذا هناك غياب تام لمسامحي حكومية من شأنها الزيادة في تدفق المعلومات أو الحصول عليها، ويلاحظ بالمقابل تشديد الرقابة على حيابة المعلومات، مما هدد بالحد من حرية الإعلام⁽³⁴⁾.

قبل سنوات، تعالت الأصوات المطالبة بالمزيد من الشفافية في العمل السياسي والاقتصادي على الصعيد الدولي، قصد تجفيف منابع الجريمة المنظمة، باعتبار أن الفساد يشجع نمو الأنشطة غير المشروعة، ولاسيما أنشطة غسيل الأموال التي يقوم بها المسؤولين الفاسدين، بتحويل ما يحصلون عليه من ثروات مصدرها ممارسة الفساد، إلى

33. انظر : جيرمي بوب، «حيابة المعلومات، منظمة الشفافية الدولية»، التقرير العالمي للفساد 2003:

www.globalcorruptionreport.org.gcr2003.htm

34. انظر: بيتينا بيترز، «دور وسائل الإعلام في تغطية أو كشف الفساد»، المصدر نفسه.

استثمارات، أو استغلال تلك الأموال في تمويل الجريمة المنظمة. حيث قدر صندوق النقد الدولي مجموع الأموال التي تغسل سنوياً بما يعادل 3 إلى 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو مبلغ يتراوح ما بين 300 بليون و 1.8 تريليون دولار، ونسبة كبيرة من نشاط غسيل الأموال تتعلق بأموال متأتية من الفساد⁽³⁵⁾. ويقدر حجم الأموال التي استولى عليها في العقود الماضية بأساليب فاسدة وغير مشروعة من بعض أفقر بلدان العالم، ومعظمها في إفريقيا من جانب سياسيين وعسكريين ورجال أعمال وأودعت خارج بلدانها في شكل عقود وأسهم وسندات وعقارات وموجودات أخرى بنحو 20 - 40 بليون دولار⁽³⁶⁾. أما التقرير الأخير لمنظمة الشفافية، فيقدم صورة واضحة عن الفساد السياسي المعولم، من خلال تحقيقات شملت أكثر من ثلاثين دولة. في القارة الإفريقية يستمر نمو الفساد، إذ لا يزال الغموض يكتنف النشاط السياسي والحزبي في أكثر من دولة، بالرغم من اتخاذ بعض الحكومات تدبير لمواجهة الفساد. أما في آسيا، فقد صارت عمليات شراء الأصوات الانتخابية ظاهرة مألوفة. وفي اليابان مثلاً ما زال التلاعب من أجل الحصول على العطاءات أمراً منتشراً خصوصاً في قطاع البناء. في القارة الأوروبية يزدهر الفساد السياسي في معظم دول أوروبا الشرقية، إذ تعرف فساداً نسقياً ضمن شبكات فساد متجددة. كما تعرف دول الاتحاد الأوروبي فساداً تشريعياً وحزبياً، بفعل تدني النقاش حول مصادر تمويل الأحزاب. وسجل التقرير أن الحكومات والشركات الأوروبية لعبت دوراً بارزاً في فضائح الفساد في مختلف أنحاء العالم، خصوصاً في مجال الأسلحة، والصناعات النفطية. محاكمة شركة ألف (ELF) أظهرت النفوذ السياسي للحكومات الغربية الذي تمارسه في الدول النامية الغنية بالنفط، من أجل الحصول على عقود لها مردودات مالية هائلة. توضح الجوانب التسليحية في قضية

35 - الأمم المتحدة، اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، «دراسة علمية عن حالة الأموال ذات المنشأ غير المشروع»، الدورة الرابعة، فيينا، (23 - 24 كانون الثاني / يناير 2003).

36 - المصدر نفسه.

“ألف” كيف أن السياسيين المتورطين في تجارة الأسلحة يسيئون استخدام السرية تحت ذريعة حماية الأمن الوطني⁽³⁷⁾. في أميركا يزداد تأثير الشركات العملاقة على النشاط السياسي ، إذ يعتبر نفوذها على هيئة التشريع هائل جداً، وهو ما أكدته نتيجة الاستطلاع التنفيذي الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2003، وأبرز الدور غير العادل الذي تلعبه الشركات الأميركية من خلال تدخلاتها في العملية السياسية. وبذلك يستمر دورها في التأثير والضغط على السياسة الخارجية الأميركية.

37. راجع التقرير العالمي للفساد 2004 : www.globalcorruptionreport.org.gcr.2004.htm

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يظهر وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد العولمة، وبين تداعي الفساد في العالم، وهذا بفضل ما جاءت به العولمة من أدوات، وما أحدثه من تحولات، وتغيرات على الصعيدين الوطني والعالمي. إن التدويل، والتحرير، والكونية، وتجاوز الإقليمية، تمثل الجوانب الأساسية للعولمة، التي تتخذ من التقنية والمعلوماتية، الوسائل لديناميتها. هذا الواقع ولدّ وردود فعل متباينة، ومحاسن ومساوئ، ومؤيد ومعارض، ورابح وخاسر. إلا أن التركيز اليوم يقع على الجوانب السلبية مثل قضية الفساد، لأن مخاطره كبيرة جداً، فهو قادر على إفراغ أي نظام سياسي، وأي عملية سياسية من محتواها، ويرهن التنافس السياسي، والاقتصادي، ويشجع الاحتكار، ويقضي على التكافؤ، وعلى الكفاءة. إنه يسلب الحرية، ويؤدي إلى الاغتراب والاستبداد. الفساد يحقق العولمة في جانبها السلبي، ويحول دون تحقق العالمية. الحل يكمن في القيام بالإصلاح الداخلي للحد من الفساد، الإصلاح السياسي لتجاوز حالة الانحلال والترهل ولاسيما في الأنظمة التسلطية، أما دولياً فإن مواجهة الفساد المعولم تتطلب التنفيذ العاجل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تم الإعلان عنها في ديسمبر/ كانون الأول 2003، كأول آلية دولية، تساعد على زيادة التعاون الدولي في مجال الحد من الوباء.